نَيِّر

التَّوعَوِيَّة

شعبان – ١٤٣٩ هـ

نشرَة خاصَّة – العدَد الأوَّل

"العِلمُ في الإسلام لا يكونُ مُقتَصِرًا فقط على علومِ الشَّريعَةِ المشهورة مِن توحيدٍ وفقهٍ وحديثٍ وغيرَ ذلك؛ بل يشمَلُ أيضًا معرِفةَ الواقع وفهمَ مكرِ أعداءِ أُمَّتِنا، فنحنُ نؤمِنُ بأنَّ جيلَ التَّمكينِ والفُتوحات الذي سيُعيدُ شمل الأُمَّةِ ومجدَها وعزَّتِها المفقودة؛ هُو جيلٌ بصيرٌ بأحكامِ الشَّريعَةِ وبصيرٌ بواقِعِهِ وتاريخِهِ الماضي والحاضِرِ والمُستَقبَل"

اِضغَط على الصُّورَةِ لِمُشاهَدَةِ الحَلَقة، أو تحميلِها كملفٍّ صوتي



هذه النشرة تحتوي على ألفاظ الجلالة وآيات قرآنية وأحاديث، اِحذَر مِن تركِها في مكانٍ مهين – إذا تمَّت طِباعتُها -

الكَلِماتُ السَّوِيَّة في السِّيَاسَةِ الشَّرعِيَّة ١

الحمدُ للهِ مُظهِرِ الدِّين ولو بعدَ حين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على القوي الأمين، وعلى آله وصحبه والتَّابعين، أمَّا بعد:

فعَن حُذيفةَ بنِ اليمانِ – رضِيَ اللهُ عنهُ – قال: قال رسولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –: " تكونُ النُّبوة فيكُم ما شاءَ الله أن تكون ثم يرفعُها إذا شاء أن يرفَعَها، ثم تكون خلافةً على مِنهاجِ النبوة، فتكونُ ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكونُ مُلكًا عاضًّا فيكونُ ما شاء اللهُ أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكونُ مُلكًا جبريةً فتكونُ ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكونُ خلافة على منهاج النبوة " ثم سكت. [أخرَجَهُ أحمَد].

وقد عاشَ النَّاسُ في هذا العصر تحتَ حكم المُلكِ الجبري، الذي تسلَّطَ فيهِ الأشرار بقُوَّةِ الحديدِ والنَّار، فحكَّموا القوانينَ الكُفرية، وفرضوها على البرية.

غيرَ أن أتباعَ النبي – صلى الله عليه وسلم – المُمتَثلينَ لأمرِهِ، المُوقنينَ بخبَرِهِ يُعِدُّونَ العُدَّة، ولا يُعطوا الدَنِيَّةَ في الدِّين، مُحارِبينَ لطواغيتِ المُلكِ الجبري، ليُعيدوا الخِلافَةَ بدمائِهم وأشلائِهِم.

ولِكَي تكونَ الخِلافةُ خلافةً على منهاجِ النبوة؛ لا بُدَّ أن تُحكَم بِآيِ الكِتاب وأحاديثِ السنة النبوية، وتُساس – في كل صغيرة وكبيرة – بالسِّياسَةِ الشرعية، لِذا فقَد قُمنا بوضعِ هذا المُختَصَر، ليكونَ عونًا للرَّاعي والرَّعية، نسألُ اللهَ أن يكتُبَ لهُ القُبولَ والانتشار، وأن يجعلَهُ نِبراسًا – على مرِّ العصور – للأخيار، اللهُمَّ آمين، وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين.

السِّياسةُ في اللغة:

تدورُ معاني السياسة حول القيامِ على الشيء وتدبيره والتصرُّف فيه بما يُصلِحه، جاء في المعجم الوسيط: (ساسَ الناسَ سياسةً: تولَّى رياستَهُم وقيادَتهم، والدوابَ: راضها وأدَّبَها، والأمورَ: دبَّرها وقام بإصلاحِها فهُو سائس).

السياسةُ في الاصطلاح:

قد درج الفُقَهاء على تقسيمِ السياسة إلى قسمين:

سياسةٌ ظالِمة، فالشرعُ يحرّمُها.

وسياسةٌ عادِلة، تُخرِجُ الحقَّ مِنَ الظَّالِم، وتدفعُ كثيرًا مِنَ المظالِم، وتردَعُ أهلَ الفسادِ، ويُتَوَصَّلُ بِها إلى المقاصدِ الشرعية.

فالسياسة الشرعية: هي السياسة العادلة التي تعمَلُ على إقامَةِ دينِ اللهِ في الأرض, وإصلاحِ أحوال الناس في أمورِ دينِهم حتى تكونَ كلمةُ اللهِ هِيَ العُليا, ويُقامُ العدلُ بينَ النَّاس, وتُحكَّمُ شريعةُ الإسلامِ في جميعِ شؤون الحياة, وتعمَل على إصلاحِ أحوالِ الناس في أمورِ دنياهم, وتدبيرِ شؤونِ معاشِهم, قال – تباركَ وتعالى –: { يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ}[ص: ٢٦].

قالَ الإمامُ ابنُ كثير – رحِمَهُ اللهُ –: (هذه وصية من الله – عز وجل – لولاة الأمور أن يحكموا بين الناس بالحق المُنزَّل مِن عنده – تبارك وتعالى –, ولا يعدلوا عنه فيضلوا عن سبيل الله، وقد توعَّد – تباركَ وتعالى – مَن ضلَّ عن سبيلِهِ وتناسى يوم الحساب بالوعيدِ الأكيد والعذابِ الشديد).

وقالَ – تعالى –: {إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا} [النساء: ٥٨].

قال شيخُ الإسلامِ ابن تيمية – رحِمَهُ اللهُ –: (نزلت الآية في وُلاةِ الأمور؛ عليهِم أن يُؤدُّوا الأمانات إلى أهلِها، وإذا حكموا بينَ الناسِ أن يحكموا بالعدل).

وقال: (فالمقصود الواجب بالولايات إصلاحُ دينِ الخَلقِ، الذي إذا فاتهم خسروا خُسرانًا مُبينًا، ولم ينفعهم ما نعموا بهِ في الدُّنيا، وإصلاحُ ما لا يقومُ الدّينُ إلا بهِ مِن أمرِ دنياهم).

ولما كانَت هذهِ السياسة وهذا المقصَدُ العظيم لا يتم ولا يقوم حقَّ القيامِ إلَّا بقوةٍ وإمارة، ودولةٍ وولاية؛ كانَ لا بُدَّ مِن نصبِ الإمام، وإقامَةِ الدَّولة المُسلِمة لِحمايةِ الدّين وسياسَة الدنيا به، والدلائل على أهميةِ ذلك ووجوبهِ مُتعددةٌ لا تخفى، نُعرِّجُ على شيءٍ مِنها في العددِ القادِم – إن شاءَ اللهُ تعالى –.

سِلسِلَةُ " حُماةُ العَقيدَةِ في قِنا "

إنَّ الحمدَ للهِ – تعالى – نحمَدُهُ، ونستعينُهُ ونستهدِيهِ ونستغفِرُه، ونعوذُ باللهِ – تعالى – مِن شرورِ أنفُسِنا وسيّئاتِ أعمالِنا، إنَّهُ من يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلّ له ومن يُضلِل فلا هادِيَ له، وأشهَدُ أن لا إلهَ إلَّا الله، وحدَهُ لا شريكَ له ولا إلَهَ غيرُه، ولا شيءَ يُعجِزُه، أوّلٌ بِلا ابتِداء، آخِرٌ بِلا انتِهاء، لا يفنى ولا يَبيد ولا يكونُ إلَّا ما يُريد، لا تبلُغُهُ الأَوهام، ولا تُدرِكُهُ الأفهام، ولا يُشبِهُ الأَنام

سُبحانَهُ سُبحانَه، حيٌّ لا يَموت، قيُّومٌ لا يَنام، خالِقٌ بلا حاجَة، رازِقٌ بِلا مؤونَة، مُميتٌ بلا مَخافَة، باعِثٌ بلا مَشقَّة، مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا.

وأشهَدُ أنَّ سيّدَنا ونبيَّنا وحبيبَنا مُحمَّدًا عبدُهُ المُصطَفَى ونَبِيُّهُ المُجتَبى ورَسولُهُ المُرتَضى، أرسَلهُ ربُّهُ لِيكونَ للعالَمينَ بشيرًا ونذيرًا، وداعِيًا إليهِ بإذنِهِ وسِراجًا مُنيرًا، فاللهُمَّ صلِّ وسلِّم وزِد وبارِك عليهِ وعلى آلِهِ وصحبِه ومَنِ اهتَدى بِهديِهِ واستَنَّ بِسُنَّتِه واقتَفى أثَرَهُ إلى يومِ الدّين.

وَبعد: أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أمَّا بعد: حيَّاكُمُ اللهُ جميعًا، وطِبتُم وطابَ ممشاكُم وسعيكُم، وتبوَّأتُم جميعًا مِنَ الجنَّةِ منزِلًا، نضَّرَ اللهُ وجوهًا نحسَبُها فيما يُرضيهِ مُسفِرة، ضاحِكَةً مُستبشِرة، ومِمَّا يُسخِطُهُ باسِرةً مُمتعِضَة، حيَّاكُمُ اللهُ وأحياكُم وتولَّاكُم إلهُ العالَمين، وحَمى حِماكُم مِنَ الغِيَظ، وجَمَعَني اللهُ وإيَّاكُم مع سيّدِ البَشَر في جنَّتِهِ ودارِ كرامتِهِ خيرِ المُستقَرّ، إنَّهُ ولِيُّ ذلِكَ والقادِرُ عليه.

أحِبَّتي في الله, لا يخفى عليكُم ما آلَ إليهِ إسلامُنا في هذا الزَّمان، مِن ذُلٍّ وهوانٍ وضعف، حتَّى على كثيرٍ مِن أبناءِ جِلدَتِهِ وإنّا للهِ وإنَّا إليهِ راجِعون، بَدَأ ذلِكَ بالتَّجرُّؤِ على أصحابِ النبيّ – صلى اللهُ عليهِ وسلَّم – ثُمَّ ارتقى حتى يُصبِحَ التَّجرُّؤَ على رسولِنا – صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم – وكتابِ اللهِ – عزَّ وجل – ثُمَّ صارَ القُبحُ على أشُدِّهِ حتى صارَ النّيلُ من جنابِ ربّنا – سُبحانَهُ وتعالى – وصارَ الاستخفافُ والاستهزاءُ بربِّ العالَمين، فما ظنُّكُم بربِّ العالَمين؟!

حتَّى لا يُخالَ لِأحدٍ مِنَ الخلق أنَّهُ يجوزُ لهُ أن يتَّصِفَ بِصفَةٍ مِن صفاتِ الله – عزَّ وجل – أو أنَّهُ قد يُشابِهُ اللهَ – عزَّ وجلّ – في صِفاتِه أو أنَّهُ لا يقدِرُ عليهِ أحدٌ كما أنَّهُ لا يقدِر أحدٌ على ربّنا – تبارَكَ وتعالى –، قالَ اللهُ – عزَّ وجل – في كُتُبِ التَّنزيل: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ أعتى العُتاةِ مِنَ الأقوامِ "عاد"، أهلَكَهُمُ اللهُ – عزَّ وجلّ – بِجُندِ الرِّيح، وأعتى العُتاةِ مِنَ البَشَرِ "فِرعَون"، أهلكَهُ اللهُ –عزَّ وجلّ – بِجُندِ الماء، تِلكَ عَظَمةُ ربِّنا – تبارَكَ وتعالى – وقُدرةُ اللهِ – عزَّ وجل – وقُوَّتُه، حتَّى لا يَظُن ظانٌّ أنَّ الله – عزَّ وجل – ليسَ قادِرًا عليه، لا يظُن ظانٌّ مِنَ الكافرين المُتكبّرين أن اللهَ لن يقدِرَ عليه، ولا يظن ظانٌّ مِنَ المُسلمينَ المُستضعَفين أنَّ الله – عزَّ وجل – ليسَ ناصِرَه أو أنَّ الله – عزَّ وجل – لن يغلِبَ عدُوَّهُ ويقهَرَه، كلا! فإنَّ اللهَ – عزَّ وجل – قد وعَد ولكِن لن يأذنَ اللهُ بإيفاءِ وعدِه إلَّا لمَّا نُوفِّ نحنُ بِما أمَرَنا اللهُ – عزَّ وجل – بِه: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.

يا أيُّها الأخوة، واللهِ ما نَزَلَ بإخوانِنا المُسلمينَ المُستضعَفينَ مِن بلاءٍ في بلادِ الشَّام، إلَّا استِخفافٌ بربِّ العالَمين، استِخفافٌ بمالِكِ المُلك وملِكِ الملوكِ – سُبحانَهُ وتعالى –، واستِخفافٌ بنَظَرِ اللهِ – عزَّ وجلّ – وانتِقامِهِ مِنَ المُتكبّرينَ والمُتجبّرين، عاجِلًا غيرَ آجِل، أيَظُنُّ أولئِكَ أنَّ اللهَ – عزَّ وجل – ليسَ بقادِرٍ عليهِم؟! كلَّا واللهِ، بل لَينصُرَنَّ اللهُ – عزَّ وجل – عبادَه، ولَيُؤَيدَنَّ اللهُ – عزَّ وجل – أولياءَه ولَيُمكِنَنّ لهُم، عاجِلًا غيرَ آجِل لا مَحالَة، نثِقُ ونُؤمِنُ بموعودِ اللهِ – عزَّ وجل – وموعودِ الصَّادِقِ رسولِ الله – صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم –.

أَذِنَ اللهُ – عزَّ وجل – لأولئِكَ المُتجَبّرينَ بِقدَرِهِ أن يقدِروا على إخوانِنا، في فترةٍ مُؤَقَّتَةٍ عاجِلَةٍ – لعلَّ اللهُ عزَّ وجل يجعَلُ نِهايتَها قريبةً –، أذِنَ اللهُ – عزَّ وجل – بِقدَرِه ولكِن سيأذَنُ اللهُ – عزَّ وجل – بِقدَرِهِ وشرعِه لِلمُستضعَفين أن يعودوا مُمَكَّنين.

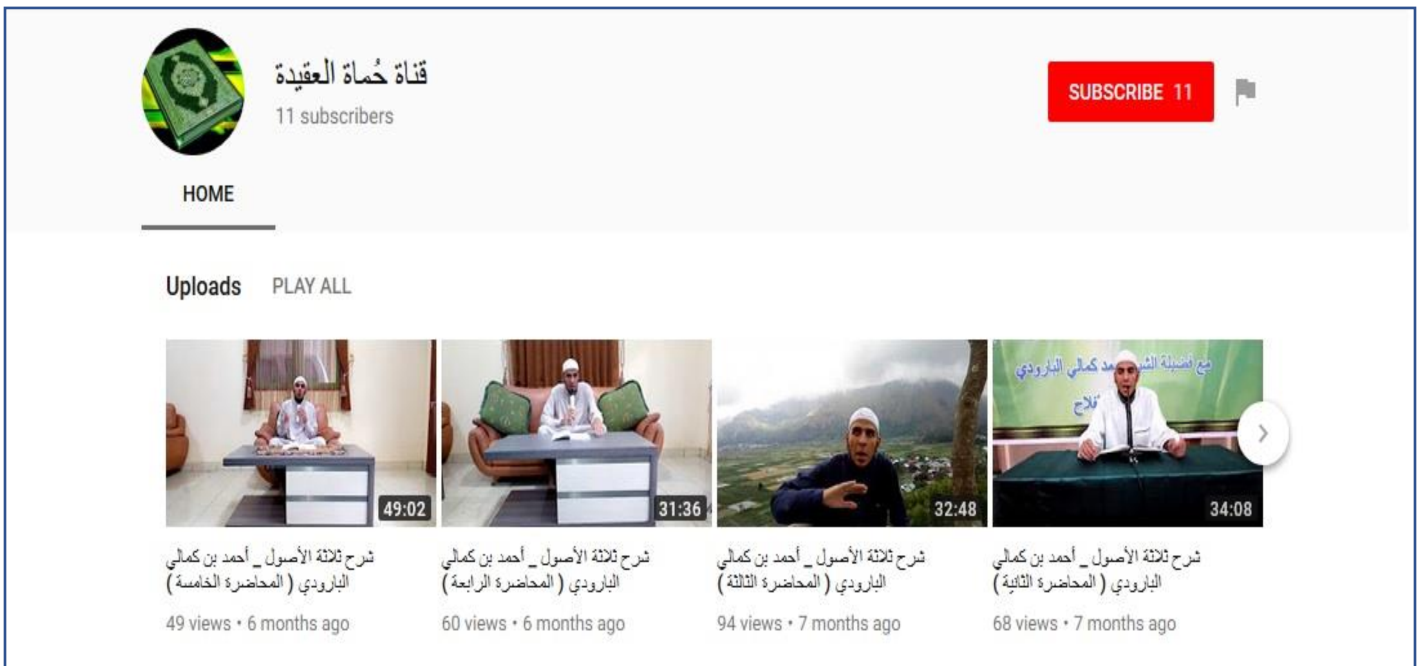
المُقتَطَفات مِن خُطبَة الجُمعَة ١٧ / ربيع الأول / ١٤٣٨ هـ صبيحَة سقوط حَلَب، للاستماع اتبَع الرابط التالي:

https://youtu.be/٥Rh-yJ٥rPZg

نَكَبَتِ الثَّكلى، وصاحَ اليَتيم، وصَرَخَ الشَّيخُ الكبير، يستغيثون، هل مِن مُجيبٍ وهل مِن مُغيث؟! واللهِ لو صَرَخوا بِها نخوةَ مُشرِكٍ مِن مُشركي العَرَبِ قديمًا لأجابَهُم وقالَ لهُم: نَعَم، فإنَّ المُشركينَ على شِركِهِم كانوا أربابًا، فهُم أصحابُ حلفِ الفُضول لِنُصرَةِ المظلوم، قالَ مِنهُم مقولتَهُ الشَّهيرة في حِصارِ الشِّعب: "يا أهل مكة. إنَّا نأكل الطعام، ونشرب الشراب، ونلبس الثياب، وبنو هاشم هلكى، والله لا أقعد حتى تُشَقَّ هذه الصحيفة القاطعة والظالمة"، فهذِهِ نخوَةُ العَرَب مع أنَّهُم كانوا مُشرِكين، وكثيرٌ مِن عَرَبِ اليوم وإنَّا للهِ وإنَّا إليهِ راجِعون ليسَ فيهِم مِن أدَبِ الإسلام ولا مروءَةِ الجاهِلِيَّة.

لا تيأسوا مِن نصرِ اللهِ – عزَّ وجل – ولا تملُّوا حتى وإن تكالبَ عليكُم أعداؤكُم، حتى وإن تداعَتِ الأَكَلَةُ إلى قَصعَتِها كما أخبَرَ نبيُّنا – صلى اللهُ عليهِ وسلَّم –، إنَّما ننتَظِرُ نصرَ اللهِ – عزَّ وجل – وتمكينَهُ، فإنَّما هُناكَ ثُلَّةٌ مِنَ الأخيار، باقِيةٌ على هذا الدِّين، ثابِتون لا يضُرُّهُم مَن خالَفَهُم ولا مَن خَذَلَهُم، حتى يأتي وعدُ اللهِ وهُم على ذلِك، حالُهُم وحالُ العالَمِ معَهُم حينَ نادى بِلِسانِ الحالِ: "أُعلُ هُبَل"، نادوا بِلِسانِ الحالِ والفِعال: "اللهُ أعلى وأجَلّ"، ولمَّا نادَ عُبَّادُ المَجوس: "نحنُ القُوَّةُ العُظمى, ولا عُظمى لكُم"، نادوا: "اللهُ مولانَا ولا مولى لكُم".

صحَّ عن رسولِ اللهِ – صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم – أنَّهُ قال: "ألا وإنَّ الإيمانَ حينَ تَقَعُ الفِتَنُ بِالشَّام", وقالَ – عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام –: "عليك بالشام فإنها خيرة الله من أرضه، يجتبى إليها خيرته من عباده"، وهِيَ أرضُ الملاحِمِ كما صحَّ عنه – عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام –، فلن تكون عاقِبَةُ ذلِكَ الاستِخفاف بربِّ العالَمين إلَّا الانتِقام، أيظُنُّونَ أنَّهُم يُعادونَ اللهَ – عزَّ وجل –؟! كلا! فمُحارِبُ اللهِ محروب، ومُغالِبُهُ مغلوب.



تابِعوا قَناة حُماةَ العَقيدَة، على الرَّابِط:

https://www.youtube.com/channel/UC٠RKnoZdS٩sBijBcD٢kKK٧g

سِلسِلَةُ البَصِيرَة

إنَّ البَصيرَةَ هِيَ المعرِفَةُ التي يتميَّزُ بِها الحقُّ مِنَ الباطِل، فهِيَ معرِفَةٌ بأمرين؛ بِأحكامِ الشريعة، وبِالواقِع الماضي والحاضِر.

لِذلِكَ فصَّلَ اللهُ الآياتِ وبيَّنَها حتى يتَبيَّنَ لَنا حقيقةُ أعدائنا ومنهاجِهِم وتاريخِهِم وخِداعِهِم: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٥٥].

"وَلِتَستَبِينَ"؛ أي يَظهَرُ بِوُضوحٍ طريقُ هؤلاءِ الأعداء، لأنَّ مَن عَرَفَ عدُوَّهُ جيِّدًا يستطيعُ ان ينتصِرَ عليه. للأسف؛ كثيرٌ مِنَ المُسلمينَ يقولونَ لا فائدةَ مِن معرِفَةِ تاريخِ الكُفَّارِ والأحداثِ الجَّارِيَة السِّياسيَّة، هذا التفكير سيُخرِجُ لَنا جيلًا يستطيعُ أعداءُ الأُمَّةِ أن يخدَعوهُ بِسهولة، بل يُحقِّقُونَ مِن خِلالِهِ مُخطَّطاتِهِم وهُم لا يشعُرون.

فالشَّريعَةُ اهتمَّت أن تلفِتَ بَصَرَ النبيِّ – صلى الله عليهِ وسلَّم – والمُؤمنينَ إلى معرِفَةِ الأحداثِ والواقِعِ المُحيطِ بِهِم، فنَجِدُ أنَّ الكِتابَ الكريم يُسجِّل موقِعَةً تاريخيّةً مشهورةً بينَ القُوَّتَين العظيمتين في ذلِكَ الزَّمان، وهُما الرومُ والفُرس: ﴿الم (١) غُلِبَتِ الرُّومُ (٢) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (٣) فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤) بِنَصْرِ اللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ ۖ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (٥)﴾ [سورة الروم].

ونَبيُّنا الكَريم كانَ على اهتِمامٍ بِواقِعِ الأُمَمِ المُجاوِرَة وسِياسَتِها الداخلية، مع بُعدِ المسافاتِ في ذلِكَ الزَّمان، وعدم وجود أجهِزَةِ الاتِّصالات الحديثة، كما ثَبُتَ في صحيحِ البُخاري: أنَّهُ قَد بَلَغَ النبي أن كِسرَى حاكِمَ الفُرسِ هلَك، وقد ملَّكوا ابنتَهُ عليهِم، فقال – صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم –: (لَن يفلَحَ قومٌ ولَّوا أمرَهُم امرَأَة).

كُلُّ ذلِكَ لأن جيلَ التَّمكينِ الذي سيقودُ البشريَّةَ ويُخرِجُها مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّورِ ويقودُ المعركةَ الفاصِلَةَ بينَ الإسلامِ والجاهِليَّةِ العالَميَّة لا يُعقَل أن يكونَ جيلًا مُغيَّبًا عنِ الأحداثِ والسِّياسَةِ العالميَّة إلى درجَةِ الحُمقِ والجهلِ بِالمَكرِ العَظيمِ والهائلِ مِن أعداءِ الأُمَّة: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [سورة إبراهيم: ٤٦]. تخيَّلوا أنَّ الجِبال العظيمة هذِهِ تزولُ مِن مَكرِ الكُفَّارِ ومُخطَّطاتِهِم.

فالذي يَطَّالِعُ كِتابَ الرَّبِّ الحَكيم يجِدُهُ مليءٌ بِقَصَصِ التَّاريخ والسَّابِقينَ مِنَ الأُمَمِ الماضية، لِماذا؟! حتَّى نتَّعِظَ ونتفكَّرَ ونستفيدَ مِن تَجارِبِ السَّابِقين. والقَصَص؛ هُوَ أحداثُ ورواياتُ التَّاريخِ للأُمَمِ والجماعاتِ والأفرادِ الماضين السَّابِقين.

فأصحابُ الإيمانِ والعُقولِ هُم وحدهُم مَن يتعِظُ بالآخَرين، كما ثَبُتَ في الصَّحيحِ عن النبي – صلى اللهُ عليهِ وسلَّم – أنَّهُ قال: (لا يُلدَغُ المُؤمِنُ مِن جُحرٍ مرَّتين).

البدَعُ عَلى قبرِ المَيّت، في مَسجدِ السَّيّد ١

فها هِيَ البِدَعُ تضرِبُ مساجِدَ المُسلمين، والتي تحوي تحتَها قبورًا للصَّالحين بالأخصّ مِنها، فأضحَت مساجِدُنا مرتَعًا لِمَرضى القُلوب أصحابِ الشَّهواتِ والشُّبُهات بينَ آمرٍ بِالبِدعَة ومُعينٍ عليها ومُشتَهٍ مُحِبٍّ لَها.

نختَصُّ في هذا العَدَدِ، الحديثَ عما فيهِ مسجِدُ عبدِ الرَّحيمِ القِنائِيّ مِن بِدَعٍ وهَرطَقَة، ولعلَّ أفضَلَ ما يُبدَأُ بِهِ حديثُنا لَمجموعَةٌ مِنَ القواعِدِ الفِقهِيَّة البَسيطة تُوثِّقُ ما نقولُ دائمًا: أنَّ "ما بُنِيَ على باطِلٍ فَهُوَ باطِل".

يقولُ الرَّسولُ – صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم –: (لَعَنَ اللهُ اليَهودَ والنَّصارى؛ اِتَّخَذُوا قُبُورَ أنبيائِهِم مَساجِد).

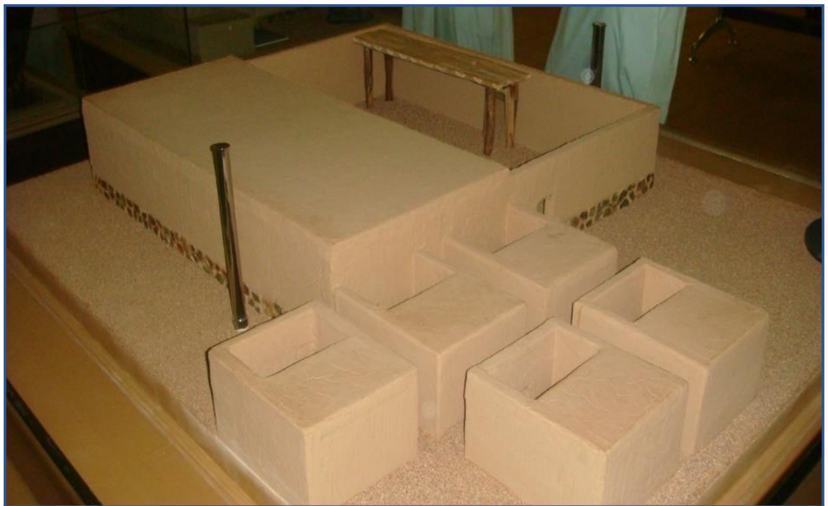
ويقول – عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام –: (ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك).

فقد اجتَمَعَ عُلَماءُ الأُمَّةِ على تَحريمِ البِناءِ على القُبور سواءً كان مسجدًا أو قُبَّةً أو أيّ بِناء.

وهُنا تفصيلٌ مُهِم: فحالُ البِناءِ على القبور على أحَدِ اثنَين إمَّا البناء على قَبرٍ جاهِز، أو أن يُبنى القَبرُ بِداخِلِ المسجِد، والحُكمُ نفسُهُ في الحالَين، مهما كانَ صاحِبُ القَبر، فلا تَعظيمَ لِصالِحٍ مُهتَدٍ بِمَعصِيَّةِ المُصلِحِ الهادي، وإنَّ أعظَمَ مَعصِيَةٍ عُصِيَ بِها اللهُ – عزَّ وجل – لَلشِّرك، الذي بِتنا نراهُ اليومَ واضِحًا جلِيًّا في المساجِدِ التي "على أو فيها" قُبور، فيُدعى فيها ويُذبَحُ ويُطافُ ويُستغاثُ بالميّتين.

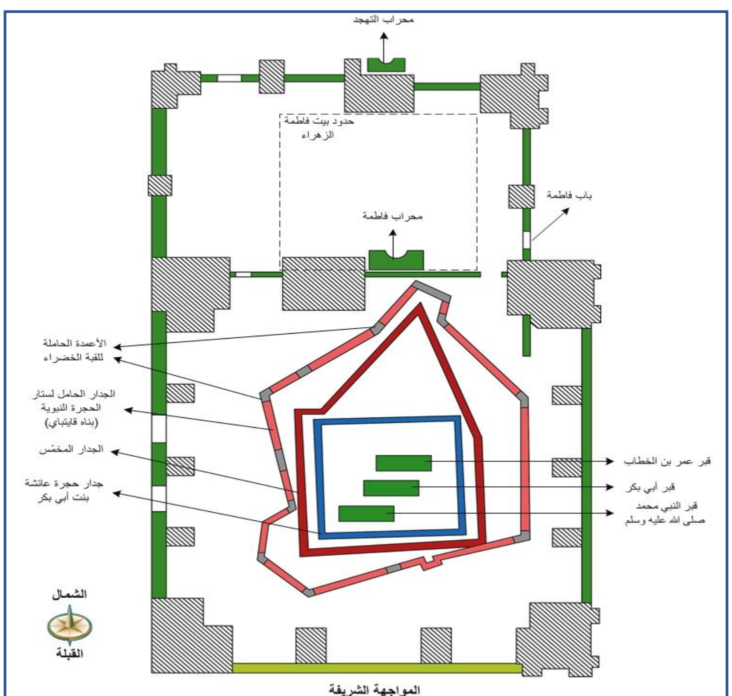
ولكِن، كيفَ نُوافِقُ بينَ ذلِكَ الحُكم ونَهيِ الرَّسول – صلى الله عليه وسلم – الصَّريح بل ولعنِهِ للمُتَّخِذينَ القبورَ مساجِدًا، وبَينَ مسجِدِهِ وحالَ قبرِهِ فيه – صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم –؟!

فنَقول أنَّ قبرَ الرَّسولِ – صلى اللهُ عليهِ وسلَّم – موجودٌ في حُجرَةِ السَّيِّدَة عائشَة – رضِيَ اللهُ عنها –، دُفِنَ فيها، والحُجرَةُ خارِجَ مسجِدِه أيَّامَهُ – عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام –.



مُجسَّم لحُجُرات الرَّسول – صلّى اللهُ عليهِ وسلّم –"على اليمين" ومسجِدِه "على اليَسار" في أيَّامِهِ – عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام -

فمسجد الرسول – صلى الله عليه وسلم – ليس فيه قبر، الرسول قُبِرَ في بيته – عليه الصلاة والسلام –، ولم يُقبَر في المسجد، ولكن لما وُسِّعَ المسجد في عهد الوليد بن عبد الملك أمير المؤمنين في ذلك الوقت في آخر المائة الأولى (سنة ٨٨ مِن الهِجرة تقريبًا) أدخل الحجرة في المسجد من أجل التوسعة، فالنبي – صلى الله عليه وسلم – وصاحباه لم يزالوا في بيت عائشة وليسوا بالمسجد، وبينهم وبين المسجد الجُدُر القائمة والشَّبَاك القائم, كما أنَّ الحُجرَة لها واجِهتانِ فَقط للمُصلِّين مِن داخِلِ المسجِد, فلا يُستَطاعُ الطَّوافُ بِها – مثَلًا – بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوال, كما أنَّه لا يُوصَل إلى قبرِ النبي – عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام – ولا قبري صاحِبَيه – رضِيَ اللهُ عنهُما –، اللذينَ – بالمُناسَبَة – ليسَ لأيٍّ مِنهُم مَقام ولا بِناء مرفوع عن الأرض.



أمَّا بالنسبة لِلحُكم في المساجِد الموجودَة اليوم مبنيَّةً على القبور أو يُقبَرُ فيها الصَّالِحونَ:

فإذا كان القبرُ سابقًا على المسجد، بحيث يُبنَى المسجدُ على القبر، فالواجب هجر هذا المسجد وعدم الصلاة فيه، وعلى من بناه أن يهدمه، فإن لم يفعل وجب على ولي أمر المسلمين أن يهدمه.

وأما إن كان المسجد سابقًا على القبر، بحيث يُدفَن المَيِّتُ فيهِ بعد بناء المسجد، فالواجب نبش القبر، وإخراج الميت منه، ودفنه مع الناس، وأما المسجد فتجوز الصلاة فيه بشرط ألا يكون القبر أمام المصلي، لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – نهى عن الصلاة إلى القبور.

الحُكم بالنسبة لأصحاب مثل تلك المساجد وبانيها:

فإن كانَ عالِمًا بحُكمِ البناء على القبور، وبلَغَهُ الإرشاد بعدم البناء على القبور، ففعلهُ عُدوانًا وضربًا لحدودِ الله بِعرضِ الحائط، فهُوَ:

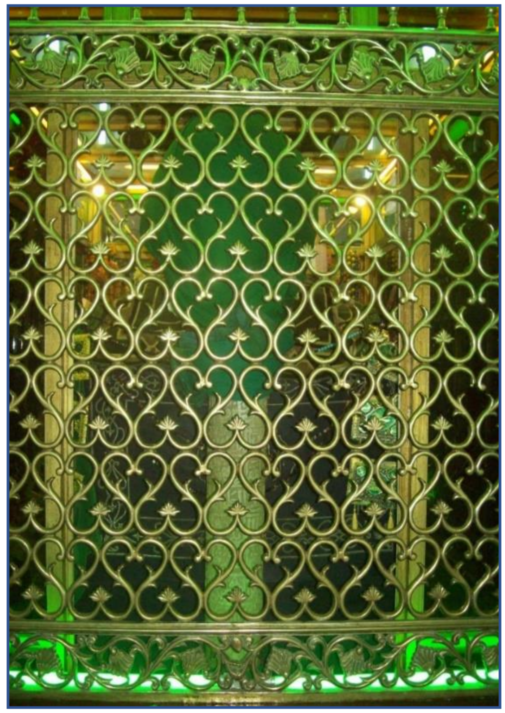
١. إن لم يكُن مُريدًا بِهِ إضلالَ المُسلمين، وإنَّما فقط هي شهوةٌ في نفسِهِ وأنفُس أتباعِ فِكرِهِ كما هِيَ الحال معَ الصُّوفِيَّة مثلًا، فإنَّ فِعلَهُ مُحرَّم، ويُنصَح بالعُدولِ عنه قبلَ تشييد المسجِد، ويُبلَّغ أنَّ بِناءَهُ باطل، ولا يجوزُ للمُسلمينَ الصَّلاةَ فيه، فإن شيَّدَهُ وأنهى بِناءَه، نُصِحَ بِأن يُزيلَه إن كانَ مبنيًّا على قبر، أو أَن يُزيلَ القَبر إن بُنِيَ القبرُ فيه، فإن لَم يفعَل، وجَبَ على ولِيِّ أمرِ المُسلمين أن يُزيلَه.

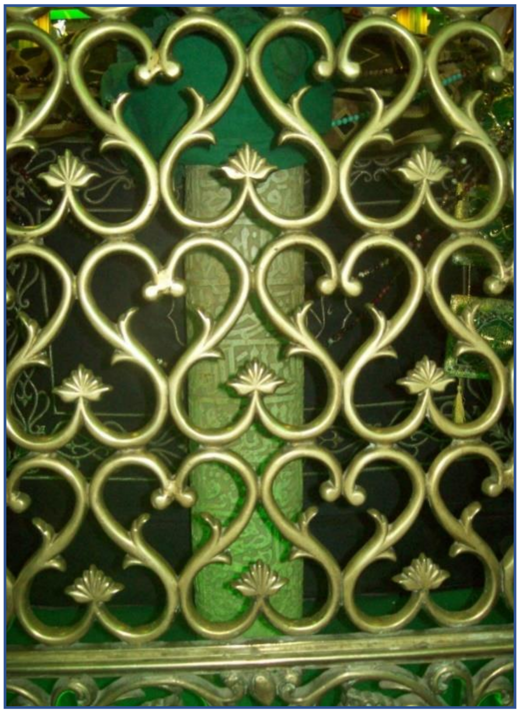
٢. إن كانَ مُريدًا بهِ إضلالَ المُسلمين، وثَبُتَ ذلِكَ عندَ الهيئةِ المُفَوَّضة بذلِك، فهُوَ في حُكم المُحارِب الفاسِد، ووَجُبَ على ولي أمر المسلمين إقامَة حد الحَرابَةِ عليه، وعلى المسجِد أن يُوقَفَ تشييدُه أو يُزالَ بِناؤُه إن شُيِّد.

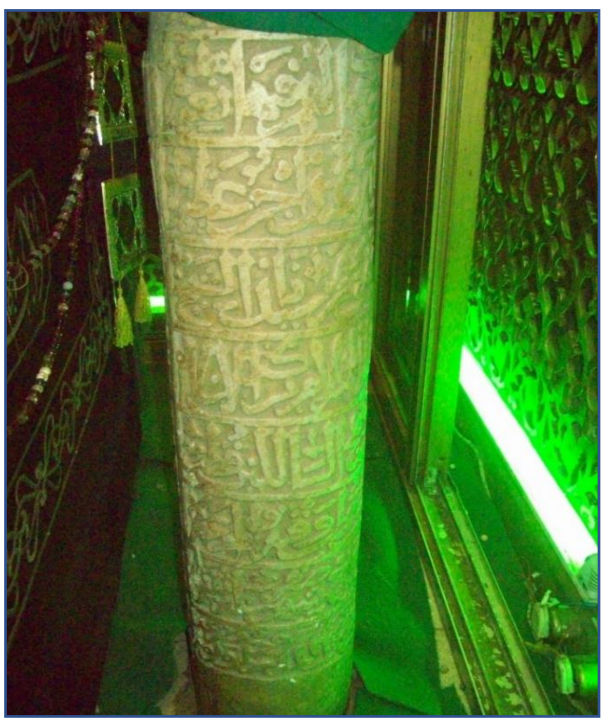
أما إن كان جاهِلًا بالحُكم، فإنَّهُ يُنصَح ويُعلَّم ويُبَلَّغ، ثُمَّ يُنظَرُ إلى حالِهِ بعدَ عِلمِه، بحسبِ ما أخبَرنا في السابِق.

الحال بالنسبة لمسجد عبد الرحيم القنائي:

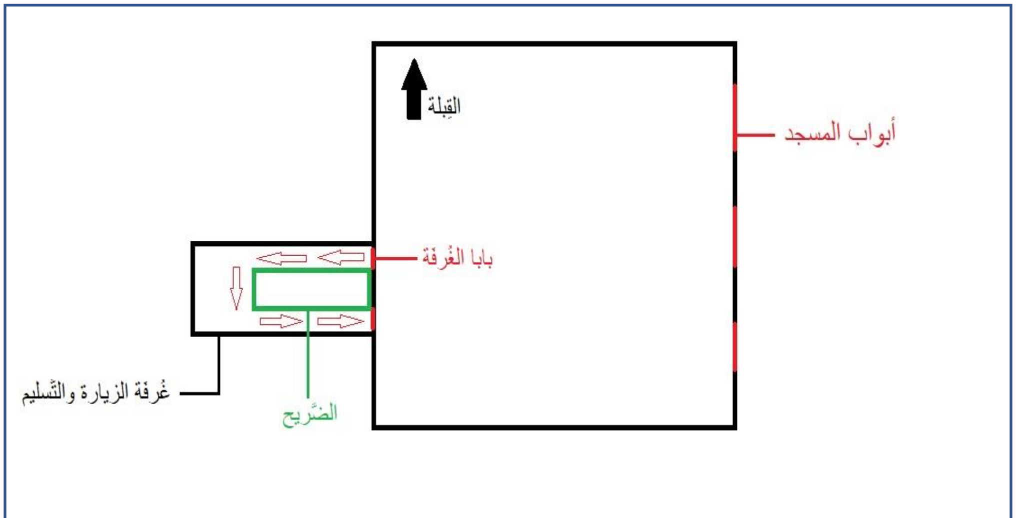
توفي الشيخ عبد الرحيم القنائي يوم الثلاثاء ١٩ صفر سنة ٥٩٢ هجريًّا، الموافق ٢٣ يناير ١١٩٦ ميلاديًّا، في قِنا ودُفِنَ فيها، وأُنشِئَ على قبرِهِ "ضريح"، وَوُضِعَ عليهِ عَمود أسطواني مِن الحجر الرملي في نفسِ سنَةِ وَفاتِه.







المسجد بناه الأمير إسماعيل بن محمد الهواري في ١١٣٦ هجريًّا، أي أنَّ المسجِد قد بُنِيَ على القَبر أو الضَّريح، ثُمَّ تمَّت توسعتَهُ عِدَّة مرَّات، وفي عهدِ الملك فاروق تم إعادة بناء المسجد بعدَ إزالَة المبنى القديم بِأمرٍ منه، وفي ٢٠٠٢ ميلاديًّا تمَّت توسعة كبيرة، حتى أصبح المسجِد على ما هو عليه اليوم، إذ يُمثِّل القبر أو الضَّريح جُزءًا مِن المسجِد، ويُواجِه الضَّريح المُصلِّين والزَّائرين "بكُلِّ أوجُهِهِ الأربَعة"، ولِـ"غُرفَة الزيارة والتسليم" بابان مُواجِهان للمُصلين "الرِّجال" داخل المسجَد, بابٌ للدخول وبابٌ للخروج، وللضريح أوجهٌ ثلاثة بِداخِلِ الغُرفَة، ووجهٌ واحِد بينَ البابين.



الصورة للتوضيح فقط وليسَت رسميَّةً لمُخطّط بناء المسجد

أما بالنسبة للضريح، فهُوَ على شكل منشور رباعي أو متوازي مستطيلات، أوجهه مِن حديد بهِ فَتَحات، وفيه يُوجَدُ القَبر ولَهُ بِناءٌ مرفوعٌ عن الأرض بالإضافة إلى وجود العمود الأسطواني من الحجر الرملي عليه، وكما أخبرنا للضريح ثلاثَةُ أوجُه مُواجِهةٌ للزائرين، وبهذا تكون لهم إمكانية التمسُّح أو التبرُّك، وإلقاء الأموال والهدايا عن طريق الفتحات، كما أنَّ للغُرفَة مساحَةٌ جيّدة للصَّلاة بِداخِلها ومِنَ السَّهل أن يُصلي الزائر جاعِلًا القَبرَ أمامَهُ، كما أنَّهُ مِنَ السَّهل للفَرد الطَّواف بالضَّريح – كما يفعل البعض – فيدخُل مِن باب ويخرُج مِنَ الآخر ويمَرُّ بوجه الضَّريح الذي بينَ البابين ثُمَّ يدخُل ثانيةً مِن الباب الآخر, وهكذا.







وإنَّ مِنَ الغريبِ والعَجيب أن يكونَ المسجد مسؤولٌ عنهُ الأزهَر والأوقاف، ويؤم ويخطُبُ فيهِ من هُم محسوبين على أهلِ العِلم الشرعي، ثُمَّ نراهُم يُشارِكون بل ويُزيدونَ في البدَع ضلالًا بخُطبِهِم، خاصةً أيامَ الجُمعة التي تُوافِق أو القريبة مِن تاريخ مولِدِ الشَّيخ عبد الرحيم – رحِمَهُ الله –، ومِنهُم إمام المسجد: سعد محمد آدم، ومدير مديرية الأوقاف في قنا: محمد أحمد الطراوي، وغيرهم الكَثير.

وبالطبع يحظى المسجِد باحتفاءٍ رسمي من الحكومة وتُسخِّر لَهُ كافة الإمكانات الرسمية، وتجري تغطية فعاليات المولد فيه من جميع وسائل الإعلام، لأنها تعلمُ يقينًا أن غاية هؤلاء الدراويش لا تتجاوز الأوراد والمدائح حتى إن النذور والقرابين التي تُرمَى على القبر أو الضريح أو المزار أصبحت مصدر دخل رئيس لوزارات الأوقــاف والسياحة.

وحينما تكون هذه العقلية الساذجة المنحرفــة حاكمةً للعالم الإسلامي يكون رد الفعل الرئيس لدخول خيول نابليون إلى الأزهر الشريف هو اجتماع الشيوخ للتبرك بقراءة حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – من صحيح البخاري! وكلما ازدادت الدائرة على المسلمين ازدادت الدروشة، وتمايلت الرؤوس وبحت الأصوات بالأناشيد والأوراد والمدائح النبوية.

تكفيرُ البَريَّة

فإنَّ أمرَ تكفيرِ النَّاس قد ازدادَ الجِدالُ فيه,=، وضلَّ عن شرعِ اللهِ في ذلِكَ مِن اشترى دُنياهُ بآخرتِه، فما يأخذُ أحكامَ اللهِ دستورًا لهُ ومنهاجًا، بل تقودُهُ شهواتُهُ ونزواتُهُ وما يرضى بهِ قلبُهُ وما أرادَهُ من فوقَهُ أو ما احتاجَتهُ فِكرَتَهُ ومنهَجَهُ الذي ينتهِج، وحتَّى لا تختلِطَ الأمورُ عليكَ وتُفتَن، ودفعًا لأذى أهلِ الضَّلالِ ولِحى السُّوءِ – قبَّحَها الله –، نُبيّنُ ونُفَصِّلُ بعضَ الأحكامِ والقواعِدِ التي يجِبُ أن تعيَها:

* يجِبُ أن تعلَمَ أولًا مفهومَين: تكفيرُ الجماعَةِ أوِ العَامَّة, وتكفيرُ المُعَيَّن

فتكفيرُ الجَماعَةِ أو العَامَّة؛ هُوَ الحُكمُ بالكُفرِ على جماعةٍ أو مجموعَةٍ مِنَ النَّاس، وهذا يشمَلُ قِسمينِ مُهمّين: قِسمٌ يجِبُ عليكَ فيهِ التَّكفيرُ واعتِقادُه، وقِسمٌ يُحتاجُ إلى وضعِ حُكمٍ فيه ولكِن لا يلزمُكَ أنتَ أن تقومَ بالتَّكفيرِ فيه وإنَّما عليكَ الالتزامُ بِما حُكِمَ فيهِ مِن أهلِ القِيامِ بِذلِكَ الحُكم.

أمَّا تكفيرُ المُعَيَّن؛ فَهُوَ الحُكمُ بالكُفرِ على شخصٍ بعينِهِ، فيُقالُ أنَّ فُلانًا كافِر، وهذا أيضًا على قِسمينِ كسابِقِه.

ولِلجُزءِ الخاصّ بـ "الحُكمِ على أنَّ مجموعةً مِن النَّاسِ أو أنَّ فُلانًا كافِرٌ" قواعِدٌ وموانِع وضوابِطٌ وشرطان, القواعِدُ = نواقِضُ الإسلام, والموانِعُ = موانِعُ التَّكفير, والضَّوابِطُ = الإحاطَةُ والعِلمُ والدِّراية والوقوفُ على الأمورِ لا مُجرَّدُ الاستِماعِ أو التَّسليمِ لِخبَر، والشَّرطان = وجودُ ناقِضٍ واحدٍ – على الأقلّ – مِن نواقِضِ الإسلام + عدَم وجودِ أي مانِعٍ مِن موانِعِ التَّكفير.

وفي كُلٍّ نُفصّل ..

١ – تكفيرُ الجَماعَةِ أوِ العامَّة :

القِسمُ الأوَّل "من يجِبُ عليكَ تكفيرُهُم واعتِقادُ كُفرِهِم، بل وتكفُرُ أنتَ إن لم تلتزِم بِهذا": وذاكَ ما حَكَمَ اللهُ بهِ و/أو رسُولُه – صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – مِن كُفرِ مجموعَةٍ مِن النَّاس، كاليهودِ والنَّصارى والمجوسِ وكُلِّ من ابتغى غيرَ الإسلامِ دينًا, وهذا قد جُودِلَ فيهِ كثيرًا، وازدادَ ذلِكَ في أيَّامِنا هذِه، والردُّ عليهِ كالآتي:

يقولُ اللهُ – تعالى –: "لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ (٧٢)" [سورَةُ المائِدَة].

ويقولُ – عزَّو جل –: "لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٧٣)" [سورَةُ المائدة].

ويقولُ – عزَّ وجل –: "وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ ۖ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ ۚ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ (٣٠) اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٣١)" [سورةُ التَّوبَة].

ويقولُ – عزَّ وجل –: "وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٨٥)" [سورةُ آل عِمران].

ويقولُ الرَّسولُ – صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم –: "والّذي نَفسُ مُحمَّد بيدِه لا يسمَعُ بي أحدٌ مِن هذهِ الأُمَّة يهودي ولا نصراني ثُمَّ يموتُ ولم يُؤمِن بالذي أُرسِلتُ به إلَّا كانَ مِن أصحابِ النَّار" [صحيحُ مُسلِم].

وردًّا على مَن يقول: أنَّ اللهَ – عزَّ وجل – قد قال : "لَكُم دينُكُم ولِيَ دين"، ويحتجُّ بهذِهِ الآية على عدَم تكفيرِ أصحابِ الأديانِ غيرَ المُسلمين، فنقول: قد التبَسَ عليكَ الأمر، ولم تفهَمِ المُراد، اللهُ – عزَّ وجل – يقولُ في بِدايَةِ سورةِ [الكافِرون]:

"قُل يأيُّها الكافِرون" فهذا البيانُ الأوّل: أنَّ من يُخاطَبون هُم مِلَلُ الكُفر، أمّا البيانُ الثّاني فهُو ماذا قَصدَ اللهُ – تعالى – بِـ

"لَكُم دينُكُم ولِيَ دين": قالَ البَخَارِيّ: "يُقالُ: (لَكُم دينُكُم) الكُفر (ولِيَ دين) الإسلام. ولم يقُل : "ديني" لأنَّ الآياتِ بالنون، فَحَذَفَ الياء، كما قَالَ : (فَهُوَ يَهدِين) [الشُّعراء : ٧٨] و (يَشفِين) [الشعراء : ٨٠]".

ونُنبّهُ ثانِيَةً, مِن نواقِضِ الإسلام: من لم يُكفِّرِ المُشركين أو شكَّ في كُفرِهِم أو صحَّحَ مذهَبَهُم؛ فقد كَفَر.

القِسمُ الثَّاني "من يُحتاجُ إلى حُكمٍ فيهِم، أكافِرونَ أم لا ؟"، كبعضِ الفِرَقِ التي تدّعي أنَّها مِن جماعَةِ المُسلمين؛ كالشّيعَة والخوارِج ونحوِهِم: فهذا يُرجَعُ فيهِ إلى الشُّرطينِ الذَين أخبَرنا عنهُما، مع الالتزامِ بالضَّوابِط، ويُفضّل أن يُترَكَ لأهلِ العِلمِ والاختِصاص، ويلزَمُ المُسلِمَ أن يعمَلَ بِما حُكِمَ بِه، مع التَّنبيه إلى أنَّ المرجِعَ في ذلِك الكِتابُ والسُّنَّة وما أسلَفنا مِن القواعِدِ والموانِع (يُرجى النَّظَرُ إلى الصُّوَرِ آخِرَ العَدَد).

٢ – تكفيرُ المعين:

القِسمُ الأوَّل "من يجِبُ عليكَ تكفيرُهُ واعتِقادُ كُفرِهِ، بل وتكفُرُ أنتَ إن لم تلتزِم بِهذا": وذاكَ ما كانَ فيهِ حُكمٌ صريحٌ مِنَ اللهِ و/أو رسولِهِ بكُفرِ فُلان، مِثل فِرعَون وقارون وأبي لهَب ونحوهِم؛ فيجِبُ عليكَ أن تُكفِّرَهُم وتعتقِدَ كُفرَهُم، وإن خالفتَ ذلِك فقد ارتكَبتَ ناقِضًا مِن نواقِضِ الإسلام.

القِسمُ الثَّاني "من يُحتاجُ إلى حُكمٍ فيهِ, أكافِرٌ أم لا ؟", كحاكِمٍ مِن حُكَّامِ العَرَبِ والمُسلمين أو إعلامِيّ أو شخصيةٍ معروفَة أو غيرِ معروفَةٍ مِن آحادِ المُسلمين مِمَّن عليهِ شُبهَةُ كُفرٍ وخروجٍ مِن مِلَّةِ الإسلام: وهذا كما أسلَفنا في سابِقَتِها.

واللهُ – تعالى – أعلَم .

شعبان

بين السنة والبدعة

فضيلة صيام شهر شعبان

عن أسامة بن زيد ﷺ قال: قلت: يا رسول الله، لم أرك تصوم شهراً من الشهور ما تصوم من شعبان، قال: (ذلك شهر يغفُلُ الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر تُرفعُ فيه الأعمال إلى ربّ العالمين، فأحبُّ أن يُرفع عملي وأنا صائم). [رواه النسائي]

صيام شهر شعبان سنة نبوية

عن عائشة ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم. فما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياما منه في شعبان.

[رواه الشيخان]

حكم صيام يوم الشك

عن عمار بن ياسر ﷺ قال: «من صام اليوم الذي يُشكُّ فيه، فقد عصى أبا القاسم ﷺ». [رواه أبو داود وغيره]

قال الإمام البغوي ﷺ: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبيّ ﷺ فمن بعدهم، أنه لا يصوم يوم الشكّ عن رمضان.

[شرح السنة]

النهي عن تخصيص آخر يومين من شهر شعبان بالصيام

عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: (لا يتقدمن أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين، إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه، فليصم ذلك اليوم).

[رواه البخاري]

من بدع شهر شعبان

- تخصيص ليلة النصف من شعبان بالقيام أو نهارها بالصيام.
- الاحتفال بليلة النصف من شعبان أو اتخاذها عيدا.
- الصلاة الألفية: وهي مائة ركعة تقرأ فيها سورة الإخلاص ألف مرة.

مُعتقَدُ الإسلام في العاملينَ عندَ الظُّلَّام

قبلَ الخوضِ في المُعتقَدِ والحُكم، يجِب أن تكونَ على دِرايةٍ وعلمٍ بالآتي:

١. إنَّ مؤسَّساتِ الدَّولة مِن الجيش والمُخابَرات والشُّرطة وأمنِ الدَّولة والقَضاء والإذاعة والتلفزيون ومجالِسِ الشعب والشورى والوزراء والمجالِس المحليَّة بل وأضِف الكثير من المؤسسات الدينية أيضًا، كُلُّها ونحوها وما يقَعُ تحتَها لا يعمَلُ إلَّا لِصالِح الحاكِم – أو الحكومة بشكلٍ عام – ولِصالِح المصالِح الشَّخصيَّة لكُلِّ مؤسسةٍ وأكابِرِ من فيها، وهذا قد رأيناهُ محليًّا – جليًّا واضِحًا – في عهدِ مُبارَك و د. محمد مُرسي والآن؛ كيفما أراد كانوا، إلَّا أن يكونَ على غيرِ الهوى، وهذا ما لاحظناه مِنَ التغيُّر الواضِح بينَ بِداياتِ حُكم د. محمد مُرسي – إذ كانَت كل مؤسسات الدولة معه – وبينَ أواخِرِ حُكمِه – وما كانَ مِن انقلابٍ عليهِ في جميعِ مؤسسات الدولة قبل الانقلابِ عليهِ عسكريًّا –.

٢. إنَّ جميعَ قُوَّاد مؤسَّساتِ الدَّولة وشؤونِها ما وصلوا إلى مناصِبِهِم إلّا بالفسادِ والظُّلم – ليسَ على مستوى مصر بل كل دول العرب في وقتِنا هذا –، فهُم لا يُرضيهُم إلا من كانَ على شاكِلتِهِم، لا يُطبِّقونَ شرعَ اللهِ أبدًا، ولا يُحِبُّونَ من يُطبّقه فيهِم، في كُلِّ محفَلٍ للفسادِ والشرِّ والمُجونِ تجدهُم، ويُظهِرونَ مِن الخيرِ ما يُعجِبُ النَّاس، استجلابًا لهُم، وطلبًا للتأييد – وإن كانوا لا يحتاجونَه – ولكِنَّهُم بحاجةٍ إلى العاملين تحتَ أيديهِم، ولذلِكَ يُدلِّسونَ ويقلبونَ الحقائق، فيضِلُّ ذو العقلِ الغائب, ويعمَلُ لديهِم – فرِحًا مُختالًا – المُغرَّرُ الجاهِل.

٣. كما أخبَرنا سابِقًا أنَّ حُكَّامَ العَرَبِ اليوم – وكما ترى جليًّا مِنَ الأحداث – يعمَلونَ مُباشَرةً لِملَلِ الكُفرِ وحُكّامِهِم، ومؤسَّساتُ دُوَلِنا تُستخدَم وتُدارُ مُباشرةً مِن قِبَلِ الأعداءِ الكافرين، وقُوَّادُ المؤسَّسات على علمٍ ودِراية، ولكنهُم يُشترَونَ بالمالِ وزينةِ الدُّنيا – وأحيانًا مُغاصبَةً مُهدَّدينَ بالفضائحِ والجرائم –، ولا تنسى "من تربَّى على الكُفرِ والفساد كيف يرى غيرَهُما؟".

٤. حديثُنا لا يدخُلُ فيه المؤسَّسات العامِلة على مصالِحِ المُجتَمَع؛ كمؤسَّساتِ الزراعة والتجارة والصناعة والصحة ... ونحوِها إنَّما حديثُنا عن المؤسَّسات العامِلَة على "شؤونِ الدَّولة"، ذاتَ المصلَحة العائدة على الحكومَاتِ – في الأساس – وأصحابِها ومِن ثمَّ على من يقودُهُم مِن مَلَلِ الكُفر.

٥. حديثُنا عن العاملينَ بمحضِ إرادتِهِم لا إجبارًا. "الإكراه في هذا الموضوع نُفصِّلُ فيه في وقتٍ لاحق".

يقولُ اللهُ – عزَّ وجل –: "وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ (٤٤)" [سورةُ المائدة]. "وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٤٥)" [سورةُ المائدة]. "وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤٧)" [سورةُ المائدة].

فالقاعِدة: " إنِ الحُكمُ إلا لله ", فمَن حَكَمَ بغيرِ شرعِ الله – إن كانَ عالِمًا غير مُؤوِّلًا ولا مُكرَهًا – كَفَر، وكذا من رَضِيَ بذلِكَ الحُكم. [النَّاقِض الرَّابِع من نواقِض الإسلام: من اعتقَدَ أنَّ غيرَ هدي النبي – صلى الله عليه وسلم – أكمَلُ من هديه، أو أنَّ حُكمَ غيرِهِ أحسَنُ من حُكمِه، كالذي يُفضِّل حُكمَ الطَّواغيت على حُكمِه، فهُوَ كافِر]. يقولُ اللهُ – تعالى –: "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (٦٥)" [سورةُ النساء].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رضِيَ اللهُ عنه –، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أُمَرَاءُ ظَلَمَةً، وَوُزَرَاءُ فَسَقَةً، وَقُضَاةٌ خَوَنَةٌ، وَفُقَهَاءُ كَذَبَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ ذَلِكَ الزَّمَانَ فَلا يَكُونَنَّ لَهُمْ جَابِيًا، وَلا عَرِيفًا، وَلا شُرْطِيًّا"

[المُعجَم الأوسَط للطبراني – بابُ العين – من اسمُهُ: عليّ – عن عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الثَّقَفِيُّ الْبَغْدَادِيُّ]. وفي روايةٍ أُخرى: "ليأتين عليكم أمراء يُقرِّبونَ شِرارَ الناس ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها، فمن أدرك ذلك منكم فلا يكونن عريفًا ولا شرُطيًّا ولا جابيًا ولا خازنًا" [ابن حبَّان في صحيحِه – ٤٥٨٦].

يُخبِرُ النبي – صلى الله عليه وسلم – في هذا الحديث أنه سيأتي زمانٌ على الناس – نراهُ الآن – يتأمّرُ عليهم فيه ويحكمهم من يُقرِّبونَ شرارَ الناس، ممن يُتابِعونهم على أهوائهم ويُطيعونهم فيما يأمرونهم به، ويُحذِّرُ النبي – صلى الله عليه وسلم – من هؤلاء، وينهى من أدرك هؤلاء أن يكون لهم مُعينًا على ما هم عليه من العصيان.

" فلا يكونَّن لهُم عرّيفًا ": العرّيف؛ هُوَ من يُعرِّف الإمام أحوالَ العسكر. " ولا شُرطيًّا ": وهُم في دولةِ الظُّلم؛ يظلِمونَ النَّاسَ ويقتلونَهُم ويضرِبوهُم ويأكلونَ أموالَهُم بغيرِ الحق. " ولا جابِيًا ": وهُم في دولةِ الظُّلم؛ يُحصِّلونَ من الناسِ الضرائبَ والمُكوسَ بغيرِ الحق. " ولا خازِنًا ": وهُم في دولة الظُّلم؛ القيّمونَ على المالِ المجموعِ بغيرِ الحق.

في حُكمِ العامِلينَ عندَ هؤلاء – بمحضِ إرادتِهِم – نُفصِّل:

أولًا : من عَمِلَ لديهِم طلبًا للمالِ والوظيفة والمركز والسُّمعَة، غيرَ مُحِبٍّ لهُم ولا راضِيًا بحُكمِهِم ولا مُعتقِدًا أن حُكمَهُم أفضلُ من حُكمِ الله – عزَّ وجلّ – ولا رغبةً في أذى المُسلمينَ أو طائفةٍ منهُم؛ فقد أثِمَ إثمًا عظيمًا، وهُوَ دون الكُفر الأكبَر – الذي يُخرِجُ من الملة –، وإثمُهُ إنَّما كانَ لمُعاونةِ الظَّالمينَ والطواغيت وأعداء الله، قال اللهُ – تعالى – "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٢)" [سورةُ المائدة]. وليعلَم أنَّ ما يأخُذُ من مالٍ فهو حرام، وما يأكُلُ في بطنِهِ إلا النار، وصاحِبُهُ لا تُجابُ دعوتُه، فليتَّقِ اللهَ ربَّه، ولأنَ يرعى الغنَم تحتَ حُكمِ الله – جلَّ وعلا – خيرٌ لهُ من أن يكونَ وزيرًا في دولةِ الكُفرِ والطَّاغوت.

قالَ رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " ... ومن يستعفف يُعفِه الله ومن يستغنِ يُغنِه الله ومن يتصبَّر يُصبره الله، وما أُعطِيَ أحدٌ عطاءً هو خيرٌ وأوسعُ مِنَ الصَّبر " [موطَّأ مالِك – كتاب الصدقة – باب ما جاء في التعفف عن المسألة].

ثانِيًا : من عمِلَ لديهِم حُبًّا في حُكمِهِم و/ أو مُعتقِدًا أنَّ حُكمَهُم أفضلُ من حُكمِ اللهِ – عزَّ وجلَّ – ورسوله – صلى الله عليه وسلم – و / أو رغبةً في أذى المُسلمين أو طائفةٍ منهُم؛ فقد كفَرَ كُفرًا أكبرًا – يُخرجه من ملة الإسلام –، فقد ارتكبَ أكثرَ من ناقِضٍ من نواقِضِ الإسلام، فحُكمُهُ حُكمَ المُرتد المُحارِب، وهذا ما عليهِ أغلب قُوّاد تلكَ المؤسسات – وإن أعجبَتكَ أجسادهُم وكلامُهم – وكذا من ترى في شاشات التلفاز التابِعة للحكومة أو مؤيدتها الداعين إلى قتلِ المُسلمين، وإن دعوا إلى قتلِ المُسلِمِ الواحدِ الذي ليسَ في أرضِنا مُحاباةً للحاكِم، وكذا أغلب العاملين في تلكَ المؤسسات خاصةً ذوي المكانة العالية.

ثالِثًا: من عمِلَ لديهِم وقد اختلطت عليهِ الأمور، فظنَّ أنَّهُم على الخيرِ والدِّين، فهذا يجِبُ نصحُه وتعليمُه وإرشادُه، وتُرجى توبتُه وترك العمل في مثلِ هذا، ويؤتيه اللهُ من فضلِه ويُغنِهِ عن الحرام.

وفي هذا نوجه رسائل:

– أخي / أختي الكريم/ة، قد بانَ لكَ الحُكم وظهَرَت لكَ البيّنَة، وأنتَ الآنَ على العِلمِ والدِّراية، فأنتَ مأمورٌ بالحذرِ من العمَل في مثلِ هذا، وإن كُنتَ عليهِ فأنتَ مأمورٌ بتركِهِ والتوبة منه، وإن كُنتَ تعلَم أحدًا على هذا من الأصدقاء أو الأقارب أو الزوج/ة فأنتَ مأمورٌ بنُصحِهِ وتوضيح الأمورِ لهُ جيّدًا، وحثِّهِ على ترك هذا تقوى من الله، وحتى لا يقعَ في يديكَ دمٌ حرام، أو تؤذي مُسلمًا بغيرِ حق، واعلَم/ي أنَّ مع الأيام تزدادُ وتيرةُ الظُّلم وتزداد هذه المؤسسات والعاملين فيها والقائمين عليها ومُديريها في الغرق في دماءِ المُسلمين، ولا يظنُّ هؤلاء أنّ الأمر سيمُرُّ كأن ليسَ في الإسلامِ أهلَه ممن يقتصونَ ويُعيدونَ الحقوق أو أنَّ اللهَ – عز وجل – لن يُحاسبهم، فحتى لا تختلِطَ الدماء، وحتى لا يقع في أيدي المُسلمين دمًا حرامًا تُصيبُهُم بهِ معرَّةٌ يومَ القيامة؛ انصَح وأرشِد، حتى لا يكونَ في الصفوفِ إلا أهلَها، كما يحُزُّ في أنفُسِنا أن نرى إخوانَنا من المُسلمين يُساقونَ لذلِكَ الإثم أو الكُفر. اللهُمَّ إني قد بلَّغت، اللهُمَّ فاشهَد.

– أخي / أختي الكريم/ة، فكما أنَّكَ مأمورٌ بالنُّصحِ والإرشاد، فأنتَ مأمورٌ بدفعِ الأذى ما استطَعت وبِما استطعت، فكيف نكونُ على علمٍ بأنَّ بيننا مُحارِبٌ لله، قتَّالٌ للمُسلمين، هتَّاكٌ لأعراضِهم، نهَّابٌ لأموالِهم ثُمَّ نسكُتُ عنه؟

– إلى القائل: تُريدونَ هدمَ مؤسسات الدولة أو تدعون إلى الاقتتال، فكيفَ يكونُ قولُكَ إذا علِمتَ أنَّ المُعادلَةَ لديهِم: إمَّا دينُنا وإمَّا دولتُهُم، فكيفَ تقولُ قولتَكَ وهُم في بادئِ الأمرِ قتَّلونا وحرَّقوا إخوانَنا واغتصَبوا نساءنا ونهبوا الأموال وما زالوا يُحارِبونَ اللهَ ورسولَهُ ودينَهُ في كلِّ محفَل؟! إنَّا نُعيذُكَ باللهِ أن تكونَ مِنَ الجاهلين.

نواقض الإسلام

للشيخ: محمد بن عبد الوهاب (رحمه الله)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعْلَمْ أَنَّ نَوَاقِضَ الإِسْلَامِ عَشَرَةُ نَوَاقِض:

الأَوَّلُ: الشِّرْكُ فِي عِبَادَةِ اللهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: {إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء}، وَقَالَ تَعَالَى: {إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ}، وَمِنْهُ الذَّبْحُ لِغَيْرِ اللهِ، كَمَنْ يَذْبَحُ لِلْجِنِّ أَوْ لِلْقَبْرِ.

الثَّانِي: مَنْ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ وَسَائِطَ يَدْعُوهُمْ وَيسْأَلُهُمْ الشَّفَاعَةَ وَيَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ؛ كَفَرَ إِجْمَاعًا.

الثَّالِثُ: مَنْ لَمْ يُكَفِّرْ الـمُشْرِكِينَ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ، أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُم؛ كَفَرَ.

الرَّابِعُ: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ غَيْرَ هَدْيِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم) أَكْمَلُ مِنْ هَدْيِهِ، أو أَنَّ حُكْمَ غَيْرِهِ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِهِ، كَالَّذِي

١

يُفَضِّلُ حُكْمَ الطَّوَاغِيتِ عَلَى حُكْمِهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ.

الخَامِسُ: مَنْ أَبْغَضَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَم) -وَلَوْ عَمِلَ بِهِ-؛ كَفَرَ.

السَّادِسُ: مَنِ اسْتَهْزَأَ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم)، أَوْ ثَوَابِ اللهِ أَوْ عِقَابِهِ؛ كَفَرَ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِؤُونَ * لاَ تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}.

السَّابِعُ: السِّحْرُ -وَمِنْهُ: الصَّرْفُ وَالعَطْفُ-، فَمَنْ فَعَلَهُ أَوْ رَضِيَ بِهِ؛ كَفَرَ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ}.

الثَّامِنُ: مُظَاهَرَةُ الْمُشْرِكِينَ وَمُعَاوَنَتُهُمْ عَلَى المُسْلِمِينَ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِين}.

٢

التَّاسِعُ: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَسَعُهُ الخُرُوجُ عَنْ شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم) كَمَا وَسِعَ الخَضِرُ الخُرُوجَ عَنْ شَرِيعَةِ مُوسَى (عَلَيهِ السَّلَامُ)؛ فَهُوَ كَافِرٌ.

العَاشِرُ: الإِعْرَاضُ عَنْ دِينِ اللهِ تَعَالَى لَا يَتَعَلَّمُهُ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ}.

* وَلَا فَرْقَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ النَّوَاقِضِ بَيْنَ الـهَازِلِ وَالـجَادِّ وَالـخَائِفِ إِلَّا الـمُكْرَه، وَكُلُّهَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ خَطَرًا، وَأَكْثَرِ مَا يَكُونُ وُقُوعًا، فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَحْذَرَهَا وَيَخَافَ مِنْهَا عَلَى نَفْسِهِ.

نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ مُوجِبَاتِ غَضَبِهِ، وَأَلِيمِ عِقَابِهِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

انتهى كلامه (رحمه الله)

٣

موانعُ التكفير:

أولاً: الجهلُ: بأن يعتقدَ اعتقادًا، أو يقولَ قولًا، أو يعملَ عملًا لا يعلمُ أنّه كفر. والجهلُ يختلفُ باختلافِ الأزمنةِ والأمكنةِ والأشخاصِ، قال ابن العربي: «فالجاهلُ والمخطئُ من هذهِ الأمةِ ولو عَمِلَ من الكفرِ والشركِ ما يكون صاحِبُه مشركًا أو كافرًا، فإنّهُ يُعذرُ بالجهلِ والخطأ، حتى يَتبيَّنَ له الحُجَّةُ التي يكفرُ تاركها بيانًا واضحًا ما يلتبسُ على مثله... ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع» نقله في محاسن التأويل.

ثانياً: الخطأ: وهو عدمُ القصد.

وقد وردَ العُذرُ بالخطأ في عددٍ من الأدلةِ الشرعية، منها قوله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ) رواه ابن ماجه، وابن حبان.

قال ابن تيمية في «الفتاوى»: «وأما التكفيرُ: فالصوابُ أنّه من اجتهدَ من أمةِ محمد صلى الله عليه وسلم وقصدَ الحقَّ، فأخطأ لم يَكفُر، بل يُغفر له خطؤه».

ثالثاً: الإكراهُ:

وهو إلزامُ الغيرِ بما لا يريده قهرًا، بحيثُ لا يبقى للشخصِ معه قدرةٌ ولا اختيار، كأن يُهدَّدَ الإنسانُ بالقتلِ أو قطعِ عضوٍ من أعضائه، ونحو ذلك.

والإكراهُ يكون في الأقوالِ والأفعالِ، لا القلوبِ، قال ابن بطال: «أجمعوا على أنَّ من أُكرِهَ على الكفرِ حتى خَشِيَ على نفسِهِ القتلَ فَكَفَرَ وقلبُه مطمئنٌ بالإيمانِ، أنّه لا يُحكمُ عليهِ بالكفرِ» نقله في فتح الباري.

فلا بدَّ قبلَ الحكمِ على مرتبِ الكفرِ التأكُّد من عدمِ وجودِ الإكراهِ في حقِّهِ.

رابعاً: التأويل، وهو أن يفعلَ الكفرَ لاعتقادِه أنّه صوابٌ وحق؛ لشُبهةٍ يستدلُّ بها.

قال ابن القيم في «مدارج السالكين» بعد أن كفرَ من جَحَدَ فريضةً من فرائضِ الإسلام: «وأما مَنْ جَحَدَ ذلك جهلاً، أو تأويلاً يُعذَرُ فيهِ صاحِبُهُ، فلا يُكَفَّرُ صاحِبُهُ به».

- والتأويلُ الذي يُعذَرُ بهِ الشخصُ، هو التأويلُ الذي له وجهٌ في الشرعِ أو في اللغةِ، أما تأويلاتُ الفِرقِ الباطِنيةِ الضّالةِ فغيرُ مُعتَبَرة، وحقيقَتُها تَكذيبٌ للدينِ جُملةً وتفصيلاً.

قال ابن الوزير في «إيثار الحق»: «وكذلكَ لا خلافَ في كُفرِ مَن جَحَدَ ذلكَ المعلومِ ضرورةً للجميع، وتَسَتَّرَ باسمِ التّأويلِ فيما لا يُمكنُ تأويلُه، كالملاحدةِ في تأويلِ جميعِ الأسماءِ الحسنى، بل جميعِ القرآنِ، والشرائعِ، والمَعادِ الأُخرَويِّ، من البعثِ، والقيامةِ، والجنةِ، والنارِ».